

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



**المملكة العربية السعودية**

**وزارة التعليم العالي**

**جامعة أم القرى**

**مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية**

**قسم المخطوطات**



بداية المصطلحات







شأنه الذي يشاء إذا زاد أو نقص عن غيره و  
وهو قيل حديث ما نور يتقلد خلق مسكن  
**الفصل في البحث** به الإيجاز من البر والهام  
ما يلحق في الرتب من قولهم **العلم**  
تعيين للفظ واللم للبحث للأمر فإن علم  
في هذه تكون ما حفظه لمر في البحث نظراً وتلزم  
منه أن يكون الأدب انفساً ما فقه للتعلم  
الضالة وهو المعلوم خاص وكذا التقاطع واللام  
لأن هذه الأدب ليست بما حفظه للمعلم من الضلالة  
ينفسها بل صراعاً كما لم يلق فأنه غير عام  
للبحث من لفظ وفي التعريف بل صراعاً  
إذا التفت إلى العلم عند الأدب في البحث و  
وان كان عالماً بما لم يكن مخصوصاً بالضمالة  
يقين قلت سلب أن الأدب ليست بما حفظه  
للمعلم من الضلالة بنفسها في الحقيقة لكن هذا  
الاطلاق مجازي من باب اطلاق التعاقب  
من التعاقب وذلك سابق في هذا الاطلاق  
منها نوع من المناقحة وانما اليد الذي ليس  
في الاطلاق بطريق الحقيقة الذي هو موضوع  
للكون مراعاتها فافضة في البحث من الضلالة  
وذلك يثبت بالتأمل ولعل وجهه انفساً  
للمجازي الحقيقة منها هذا قال وبمن حرمته  
على ثلثة فصوص القوف في التوثيق والكتا  
في ترتيب البحث والثالث في السابلية  
انفسها **الخامس** ما وجب على طالب العلم

هذا العلم هو العلم  
الذي هو العلم  
الذي هو العلم  
الذي هو العلم

هذا العلم هو العلم  
الذي هو العلم  
الذي هو العلم  
الذي هو العلم

شأنه من فنون العلوم على الوجه الممكن بحيث  
يصل إلى الوقوف التام عليه أن يقيناً لما في الأمور  
الأولى أن يقيناً له وجه البحث يتوقف تصديق  
على الوجه الذي كل عليها كما علمت بالمشهور  
التي وتوقف بين العلم تلك الضميمة  
للطوبى له لأن العلم علم اصطلاحاً له يعلم ذلك  
العلم الأجل معرفتها الثاني أن يتصور أنه دور  
المقصود المطابق بالذات في طابعها ليكون  
طلب ذلك المطلوب له مفيداً الثالث أن  
يحصل باستحقاق تلك الأمور المقصود منه  
منه فلهذا يقدر من حصولها ما هو المطلوب  
منها ليكون مستفيضاً وذلك المطلوب في تلك  
يد على بسيرة رتب المصنف عند الرسالة  
ثالثاً في فصوص القوف في معنى الألفاظ  
المستقلة بين الشارحين كالإدليل والدوران  
وهو في غيره مما كالمبدأ في الفصل الثاني والثالث في  
في حروف الأدب البحث وترتيبها ورسالة  
ما يجب على الطالب من الشارح وغاية ما انتهى  
إليه البحث والثالث في حروف تلك الحروف التي  
المصنف ليس أن لم يتناول الأدب والقولان  
الذات في حروف البحثية وهو علم  
أن المبحث عنه في حروف الرسالة من  
أن يكون ما هو المقصود منها بالذات لوله  
يكون فإن كان لا في الفصل الثاني  
وان كان الثاني في حروف البحث من يكون من  
فصله في حروف البحث

هذا العلم هو العلم  
الذي هو العلم  
الذي هو العلم  
الذي هو العلم

هذا العلم هو العلم  
الذي هو العلم  
الذي هو العلم  
الذي هو العلم



من الامور التي يتوقف عليها الشروع في العقوبة  
بالمذات من هذه الرسالة اوله يكون فان كان  
الاول فهو الفصل له عقب وان كان الثاني  
فهو الفصل الثالث **قال الفصل** وفيه التوقف  
لنظرة من النظر بالعبودية من الجانبين في  
النسبة بين الشئين انهما لا للعبودية **قوله**  
لما كانت موقفة اللفاظ الصلوة المستقلة بنفس  
الاشياء من متعاقبة على موقفة الهمم المعقولة  
المطوية بالذات التي هي كالميل في حال  
الرسالة فيها قدمها المصنف وضعا للواقع  
الوضع الطبع وقدم المفاظ على غيره كما ان  
المعقود بالقبالة في من اشياء خارج الرسالة  
موقفة كقيمة المفاظ مع الخضم والزاوية من  
الاشياء والاشياء موقفة كقيمة اللفاظ على موقفة ذلك  
الاشياء من حيث هي متعاقبة **يقال** المفاظ  
من النظر بالعبودية من الجانبين في النسبة بين الشئين  
الطبيعي والاصطناعي المفاظ لغة لغيرها  
من التفسير بانها رافعة لها لغيرها  
في الكلام على مع ان كلام كل واحد منهما يتوجه الى  
النسبة بين الشئين انهما لا للعبودية وانما من  
النظر بالعبودية ان المفاظ في العاوم هي منها  
وانما من النظر الذي يقع في الشئ كما ان النظر على  
واحد منها جواب الله فواصلها كما ذكر المصنف  
ومعوقفا في اللفاظ التي وقعت في تعريبها  
النظر بالعبودية من الحكم ومعها الحكمية  
الاشياء من حيث هي متعاقبة  
الاشياء من حيث هي متعاقبة  
الاشياء من حيث هي متعاقبة

هذا هو المقصود  
من هذه الرسالة  
وهو ان يكون  
الاول هو الفصل  
الثالث وفيه  
التوقف لنظرة  
من النظر بالعبودية  
من الجانبين في  
النسبة بين الشئين  
انهما لا للعبودية  
لما كانت موقفة  
اللفاظ الصلوة  
المستقلة بنفس  
الاشياء من متعاقبة  
على موقفة الهمم  
المعقولة المطوية  
بالذات التي هي  
كالميل في حال  
الرسالة فيها  
قدمها المصنف  
وضعا للواقع  
الوضع الطبع  
وقدم المفاظ  
على غيره كما ان  
المعقود بالقبالة  
في من اشياء  
خارج الرسالة  
موقفة كقيمة  
المفاظ مع الخضم  
والزاوية من  
الاشياء والاشياء  
موقفة كقيمة  
اللفاظ على موقفة  
ذلك الاشياء  
من حيث هي  
متعاقبة

هذا هو المقصود من هذه الرسالة وهو ان يكون الاول هو الفصل الثالث وفيه التوقف لنظرة من النظر بالعبودية من الجانبين في النسبة بين الشئين انهما لا للعبودية لما كانت موقفة اللفاظ الصلوة المستقلة بنفس الاشياء من متعاقبة على موقفة الهمم المعقولة المطوية بالذات التي هي كالميل في حال الرسالة فيها قدمها المصنف وضعا للواقع الوضع الطبع وقدم المفاظ على غيره كما ان المعقود بالقبالة في من اشياء خارج الرسالة موقفة كقيمة المفاظ مع الخضم والزاوية من الاشياء والاشياء موقفة كقيمة اللفاظ على موقفة ذلك الاشياء من حيث هي متعاقبة

هذا هو المقصود من هذه الرسالة وهو ان يكون الاول هو الفصل الثالث وفيه التوقف لنظرة من النظر بالعبودية من الجانبين في النسبة بين الشئين انهما لا للعبودية لما كانت موقفة اللفاظ الصلوة المستقلة بنفس الاشياء من متعاقبة على موقفة الهمم المعقولة المطوية بالذات التي هي كالميل في حال الرسالة فيها قدمها المصنف وضعا للواقع الوضع الطبع وقدم المفاظ على غيره كما ان المعقود بالقبالة في من اشياء خارج الرسالة موقفة كقيمة المفاظ مع الخضم والزاوية من الاشياء والاشياء موقفة كقيمة اللفاظ على موقفة ذلك الاشياء من حيث هي متعاقبة

ومعنا ثم متبعين ترتيب امور معلومة للتبادي  
التي يهملون والمراضين لها بين ما بنا السجل الذي  
نصبت نسبه لاشياء اخرى والى ما بنا ان يكون  
متعقبين بالاشياء والى تعلقها بالواقع بين  
الواقع في الملتحقين والى الفلسفة والمعرفة لا في غيرهم  
محققا كما ذكرنا وايضا مدروا والنظر من الجانبين  
يختلف المفاظ وعلمها والشؤون والاشياء  
الواردة للمفاظ من على السبل الشئ كما عليها  
المعقود من تعقب ذلك والى النسبة بين  
الشئين النسبة الحكمية المقيدة للمفاظ كما في  
اجابية كما في اوسلية سواء كانت النسبة  
يثبتون لمداه من الملاءمة كمنه في لم يد  
في حقا زيدا في اوسلية للمفاظ  
سلب الجرح في قولنا ليس زيد الجرح  
او مضا في مداه من مضا في مضا في قولنا  
الشئ طالعت في قولنا انها موجود في قولنا  
كل ما كان انها موجودا فانها طالعت او لم يلبس  
مضا صفة قولنا البلب موجود عن مضا صفة قولنا  
الشئ طالعت في قولنا ليس البلب لانه ليس  
طالعت في قولنا موجودا بانفسنا لانه مضا عن الله  
كما تفصل في قولنا للعبودية في قولنا ان يكون  
العبودية زيدا وانما ان يكون في اوسلية  
لمداه عن الله في قولنا في قولنا ان يكون  
عن مضا ليدون انما في قولنا ليس البلب  
لما ان يكون ليدون انما في قولنا ليس البلب

هذا هو المقصود من هذه الرسالة وهو ان يكون الاول هو الفصل الثالث وفيه التوقف لنظرة من النظر بالعبودية من الجانبين في النسبة بين الشئين انهما لا للعبودية لما كانت موقفة اللفاظ الصلوة المستقلة بنفس الاشياء من متعاقبة على موقفة الهمم المعقولة المطوية بالذات التي هي كالميل في حال الرسالة فيها قدمها المصنف وضعا للواقع الوضع الطبع وقدم المفاظ على غيره كما ان المعقود بالقبالة في من اشياء خارج الرسالة موقفة كقيمة المفاظ مع الخضم والزاوية من الاشياء والاشياء موقفة كقيمة اللفاظ على موقفة ذلك الاشياء من حيث هي متعاقبة

هذا هو المقصود من هذه الرسالة وهو ان يكون الاول هو الفصل الثالث وفيه التوقف لنظرة من النظر بالعبودية من الجانبين في النسبة بين الشئين انهما لا للعبودية لما كانت موقفة اللفاظ الصلوة المستقلة بنفس الاشياء من متعاقبة على موقفة الهمم المعقولة المطوية بالذات التي هي كالميل في حال الرسالة فيها قدمها المصنف وضعا للواقع الوضع الطبع وقدم المفاظ على غيره كما ان المعقود بالقبالة في من اشياء خارج الرسالة موقفة كقيمة المفاظ مع الخضم والزاوية من الاشياء والاشياء موقفة كقيمة اللفاظ على موقفة ذلك الاشياء من حيث هي متعاقبة

هذا هو المقصود من هذه الرسالة وهو ان يكون الاول هو الفصل الثالث وفيه التوقف لنظرة من النظر بالعبودية من الجانبين في النسبة بين الشئين انهما لا للعبودية لما كانت موقفة اللفاظ الصلوة المستقلة بنفس الاشياء من متعاقبة على موقفة الهمم المعقولة المطوية بالذات التي هي كالميل في حال الرسالة فيها قدمها المصنف وضعا للواقع الوضع الطبع وقدم المفاظ على غيره كما ان المعقود بالقبالة في من اشياء خارج الرسالة موقفة كقيمة المفاظ مع الخضم والزاوية من الاشياء والاشياء موقفة كقيمة اللفاظ على موقفة ذلك الاشياء من حيث هي متعاقبة

منه في قولنا للعبودية في قولنا ان يكون



للوصف على احد الشمولين مطلقا فكذا يقال  
 يارحم احدي الولايين لان عين شمول الولايين  
 لاحد الشمولين مطلقا ليست مدارا للشمول  
 شمول عدم الولايين للوصفي وجود او عدمه  
 نفس الامر لان لو ثبت شمول الولايين وثبت  
 للاقرار بين الولايين لثبت نقض شمول عدم  
 الولايين للوصفي سواء كان عين شمول الولايين  
 للوصفي احد ماحقة او لم يكن حقيقة وان كان كذلك يكون  
 مدارا لان نقض شمول عدم محقق ووثيقا  
 يقينا والادوار لا يحتمل عند عدم تحقق المدار  
 واما علينا انه يثبت نقض شمول عدم على  
 تقدير محقق لان كل واحد منها احصى من نقض  
 شمول عدم الولايين الاحتمال والادوار لو لم يثبت نقض  
 شمول عدم الولايين للوصفي لثبت شمول  
 عدم الولايين للوصفي اللاداعي بموقفه على  
 تقدير ثبوت شمول الولايين للوصفي او ثبوت  
 الازرار في منهما وهو لا يخرج يارحم ثبوت الولايين  
 وعدم بعدها واذ لم يكن عين شمول الولايين  
 لاحد الشمولين مدارا للنقض شمول عدم الولايين  
 للوصفي يارحم ثبوت نقض شمول عدم الولايين  
 لان عين شمول الولايين الاحتمال لادراك  
 ثابته لان عينه اذا كانت ثابتة ثبت احدي  
 الولايين لمانته وان ثبت احدي الولايين  
 لا يثبت شمول عدم فثبت بالضرورة الولايين  
 نقض شمول عدم معا وارجح شمول  
 الولايين لاحد الشمولين يجب ايضا ان يكون  
 علة



نقض شمول عدم الولايين للوصفي ثابته  
 في الاحتمال انه لو لم يثبت نقض شمول عدم  
 الولايين على هذا التقدير اصلها كانت حيلة  
 شمول عدم الولايين لاحد الشمولين مدارا  
 للنقض شمول عدم الولايين للوصفي  
 وارجح ثبوت نقض شمول عدم الولايين  
 للوصفي وجود او عدمه بالضرورة وانما قلنا انه  
 يارحم لم يكون مدارا وجود او عدمه للوصفي ثبوت  
 نقض شمول عدم على تقدير محقق علمه  
 شمول الولايين وعدم ثبوتها بالضرورة  
 تحققها والاضاف بالمعادين وجود او عدمها  
 الا اذا قلنا ثبوت نقض شمول عدم الولايين  
 للوصفي على تقدير ثبوت شمول الولايين علمه  
 لاحد الشمولين واذ ثبت نقض شمول  
 نقض عدم الولايين للوصفي فاما ان يصدق  
 بحدوث شمول الولايين للوصفي او الاثبات  
 بيز الولايين وذلك ضروري وايضا كان  
 يارحم احدي الولايين وهو المطلق وانما قلنا  
 انه يارحم احدي الولايين لانه اذا تحقق  
 شمول الولايين للوصفي ثبت ارجحها  
 بالضرورة واذ تحقق الازرار في ايضا ثبت  
 ولان حقيقة الازرار في شمول لعدم وصف  
 وانما يدان ثبوت احدي الولايين هو المطلق  
 لان لو ثبت الولايين قبل الاحتمال ثبت  
 عند الاحتمال بالضرورة وان ثبت  
 عند الاحتمال بالضرورة لارجحها بالضرورة  
 البالغ على التمام بالضرورة والمطلوب



فان قيل سلنا له لما فرج

عن ضروره انه شرح في الاخر من علمها

واجواب عنه وقال فان قيل سلنا ان علمه

شعور الولاة لاحد شعورين ليس هو احد

النفوس شعور الولاة للوقوف على

تقدروا عدم علمه شعور الولاة للوقوف

لا احد الشعورين كما ان يكون ولكن

التقدري عدم علمه شعور الولاة

لوقوف احد الشعورين في قوله لا يكون

فان قيل التقديري عدم علمه شعور الولاة

لوقوف احد الشعورين محال والحال

جاز لنسب عدم محال الاخر في جاز مداره

عليه شعور الولاة لاحد الشعورين يقتضي

شعور عدم الولاة للوقوف على تقدير

عليه عدم شعور الولاة لاحد الشعورين انما

في نفس الولاة ليس مداره لان غايه هذا

شعور احد محال وهو المداره على تقدير

الحق وهو عدم علمه شعور الولاة لاحد الشعورين

ولا يمكن غير شعور هذا المنع الاضطراري

لا يتصور له كونه في التقديري عدم

علمه شعور الولاة لاحد الشعورين بانفسه

في نفس الولاة او لا يكون فان كان ذلك التقدير

ناشئا في نفس الولاة في ما ذكرناه لانها ان كانت

في نفس الولاة لا يكون حقا بل هو الدليل على سلافة

علمه في المنع وان لم يكن ذلك التقدير ناشئا

في نفس الولاة في نفس نفسه فيثبت نفسه وهو

وهو علمه شعور الولاة لاحد الشعورين بالضرورة وانما

فان قيل سلنا ان علمه شعور الولاة لاحد الشعورين ليس هو احد النفوس شعور الولاة للوقوف على تقدير عدم علمه شعور الولاة للوقوف لا احد الشعورين كما ان يكون ولكن التقديري عدم علمه شعور الولاة لوقوف احد الشعورين محال والحال جاز لنسب عدم محال الاخر في جاز مداره عليه شعور الولاة لاحد الشعورين يقتضي شعور عدم الولاة للوقوف على تقدير عليه عدم شعور الولاة لاحد الشعورين انما في نفس الولاة ليس مداره لان غايه هذا شعور احد محال وهو المداره على تقدير الحق وهو عدم علمه شعور الولاة لاحد الشعورين ولا يمكن غير شعور هذا المنع الاضطراري لا يتصور له كونه في التقديري عدم علمه شعور الولاة لاحد الشعورين بانفسه في نفس الولاة او لا يكون فان كان ذلك التقدير ناشئا في نفس الولاة في ما ذكرناه لانها ان كانت في نفس الولاة لا يكون حقا بل هو الدليل على سلافة علمه في المنع وان لم يكن ذلك التقدير ناشئا في نفس الولاة في نفس نفسه فيثبت نفسه وهو وهو علمه شعور الولاة لاحد الشعورين بالضرورة وانما

العلمية يحصل بها المقصود لما مر من ان احد الولاة

ناشئا على تقدير شعور علمه شعور الولاة للوقوف

لا احد الشعورين فثبت ان هذا المنع لا يضر لمحال

واذا ثبت احدى الولاة في احدى الولاة

الوقوفين ثبت المدعى وهو المنع لا يضر لمحال

بالمثل لان عدم احدى الولاة في احدى الولاة

ناشئا ويؤثر عدم الولاة في الوجود لا يضر لمحال

واباها كما ان يلزم المنع وانما قلنا ان عدم احدى الولاة

ناشئا لا يضر من عدم شعور عدم الولاة للوقوف

عليه لاحد الشعورين مطلقا لان شعور الولاة وشعور

عدم الولاة او لا يكون علمه لاحد او باها كما ان يلزم

عدم احدى الولاة اما اذا كان علمه لا يضر لا شعور

عدم الولاة سواء كان متصفا او لم يكن يلزم

عدم احدى الولاة في ذلك لان العلم بها

لا يكون باه او لا يكون فان كان يثبت باه فقط

ولزم لم يكن باه في شعور احد الشعورين لانها

علمه في الولاة في الوجود فيثبت عدم

الولاة في احد الولاة وان لم يكن شعور عدم

الولاة للوقوف على ذلك لان علمه شعور

عدم الولاة للوقوف ليست محالا يقتضي

شعور الوجود وجودا او عدمه في نفس الامر

لا قد لو ثبت شعور عدم الولاة للوقوف

او لا يضر في ذلك يقتضي شعور الوجود

سواء كانت علمه شعور عدم الولاة

متصفا او لم يكن واداه لم يكن علمه شعور عدم

الولاة للوقوف محالا يقتضي شعور الوجود

بعدمه في الوجود لا يضر شعور عدم الولاة لانها

تقتضي



كان نفس شمول الوجود ما بنا لا امتناع ثبوت شمول  
 الوجود وعند عدم ثبوت علمه شمول عدم  
 الوجود يجب ان يكون نفس شمول الوجود  
 تاما ايضا في احوالها والا كانت العلة حلا لا  
 وجودا وعدمها منف واذا امتثت نفس شمول  
 الوجود فاما ان يصدق شمول عدم الوجود  
 للوجودين او الافرناق وايضا كان يلزم احدي  
 الولا سائل وهو المظ لا اما نقول عدم احدي  
 الولا سائل لا سائل ثبوت احدي الولا سائل  
 لجواز ثبوت احدهما وانما عدم ثبوت  
 احدهما وانما يلزم عدم ثبوت الولا سائل  
 سائل ثبوت احدي الولا سائل ومنه  
 المحاضر الا تدر على حذنا والعا يلزم ان  
 نقول يمكن ان يعارض حذنا الكثرة  
 على وجوده بان سائل شمول الوجود للمردوم  
 لا يخص لعدم الولا له المذكورة والمردوم  
 المساوي له اما ان يكون علة لاهل شمول  
 اي شمول الوجود وشمول عدم الوجود لهما  
 او لا يكون علمه وحسب التقدير يلزم  
 احدهن للمردومين يعان ما ذكره  
 في البيانات وارضاه يمكن تشخيصها  
 بان سائل المدعى ما ثبت لان احدي  
 المراد من الوجود ثابت وايضا كان  
 يلزم المظ وانما مدنا ان احدا للمردومين  
 له ما ثبت لانه لا يجوز ان يكون شمول  
 الوجود للمردومين علة لاهل الشمولين  
 مطلقا ان شمول الوجود وشمول عدم

٥٥  
 ٥١

او لا يكون علمه وايضا كان يلزم ثبوت احد المرادين  
 اما اذا كان علمه فقط لان شمول الوجود لهما اما التام  
 قاطبا او لا يكون فان كان تاما فقط وان لم يكن  
 نفس احد المرادين فثبت الافرناق وقد ثبت  
 احد المرادين وان لم يكن علمه كذلك لان علة  
 شمول الوجود ليست حلا لا نقض شمول عدم  
 وجودا وعدمها في نفس الولا لانه لو ثبت شمول  
 الوجود او الافرناق ثبت بعض شمول عدم  
 سواء كانت العلة محضه او لم تكن واذا لم  
 علمته حلا لا نقض شمول عدم بلزم نقض  
 شمول عدم لان علة شمول الوجود واذا  
 كانت تامه كان نقض شمول عدم تاما  
 لا امتناع ثبوت شمول عدم لما ينشأ من  
 قبل فحذنا يجب ان يكون نقض شمول  
 عدم تاما في احوالها والا كانت العلة حلا لا  
 لتبعض شمول عدم وجودا وعدمها منف  
 واذا امتثت نفس شمول عدم فاما ان  
 يصدق شمول الوجود او الافرناق وايضا  
 كان يلزم احد المرادين ويلزم من ثبوت  
 احدهما ثبوت المدعى لوجوده

جمل

٥١

لازم عند تحقق الماروم  
 فيلزم ثبوت المدعى  
 وهو المظ لا أو  
 الباطن في  
 الاو لا  
 ممت  
 نقول  
 الله

اعراضا على تمام رسيد جان اعراضا على تمام رسيد  
 ان سائل المدعى ما ثبت لان احدي المراد من الوجود ثابت





نَهْأَلَه ٱلْمَفْطُوحَة